النظام البطريركي والشركة الكنسيّة في أنطاكية

revue Al Manarat, 43, n°s 2 et 3, 2002, p. 265-282.

إنّ نظام القسم الأكبر من كنائسنا الشرقيّة الأنطاكيّة، ولاسيّما الأرثوذكسيّة والكاثوليكيّة منها، نظام بطريركيّ تعود نشأته الى القرن الرابع[١]. وفيما البعض يتمسّك بهذا النظام تمسّكاً شديداً، ينظر البعض الآخر اليه وكأنّه قد أمسى تقليداً وحسب، لا يلائم أحوال العصر والتطوّر الحاصل في إدارة الجماعات وتنظيمها. ما النظام البطريركيّ وكيف نشأ وتطوّر على مرّ العصور؟ وما قيمة هذا النظام وفعّاليته في إدارة شؤون الكنائس المحليّة والخاصّة؟ وبماذا يستطيع هذا النظام أن يُسهم في الجهد المسكونيّ المبذول من أجل التوصّل الى نظامٍ موافقٍ لتنظيم الكنيسة الجامعة يحفظ خصوصيّة الكنائس المحليّة ويوحّدها في شركةٍ وثيقة؟ في بحثي المقتضب هذا سأحاول الإجابة قدر المستطاع عن هذه الأسئلة التي تستقطب اهتمامنا رعاةً ومؤمنين في كنائسنا الشرقيّة، كما سأتطرّق الى حاضر النظام البطريركيّ في أنطاكيّة والى دوره في إعادة بناء الشركة على أسس سليمة وثابتة.

١ - ما النظام البطريركيّ وما الأسس اللاهوتيّة التي بُني عليها؟

النظام البطريركيّ هو في الأصل نظام إدارة جماعيّة مبنيّة على مفهوم الشركة المعاشة أولاً في الكنيسة المحليّة. فبحسب الإكليزيولوجيا[٢] الشرقيّة واللاهوت الشرقيّ، لا وظيفة أو رئاسة في الكنيسة خارج الشركة والجماعة. والشركة هي أوّلاً هذه الصلة التي تربط أعضاء الجماعة بالله، أي المحبّة. وهي ثانياً المحبّة التي تربطهم بعضهم ببعض وتجعل منهم كنيسة المسيح الآتية من المستقبل، أي ممّا ستكون عليه في الزمن الأخرويّ، لا من الماضي. وهي أخيراً الصلة التي تربط هذه الجماعة بالعالم. أجل، الشركة هي ميزة الثالوث وسرّ كيانه، وهي الصلة بين الله

---

[١] لفظة بطريرك يونانيّة الأصل وهي تعني "رئيس العشيرة" أو "شيخ العشيرة". راجع أسد رستم، *كنيسة مدينة الله أنطاكية العظمى*، المكتبة البولسيّة، جونية، الجزء الأول، ص ٤٠٤.

[٢] أي فهمنا لطبيعة الكنيسة وكيفيّة تحقيق هذا المفهوم في جماعاتنا الكنسيّة.

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

والإنسان، أي الجنس البشريّ برمّته وكلّ إنسانٍ منفرداً في الوقت عينه، وهي أيضاً الصلة بين أعضاء الجماعة المتنوّعين والمتحوّلين الى جسدٍ واحد هو جسد المسيح القائم من بين الأموات[٣].

في الجماعة الكنسيّة، كما في الجماعات البشريّة الأخرى، لا بدّ من وجود رأس. والرأس في الكنيسة هو المسيح وحده، عريسها الإلهيّ. ولكن بما أنّه رأس غير منظور، اقتضت الحال أن يكون هنالك أوّل في الجماعة يسهر على اعتلان الكلمة فيها، وعلى صحّة الإيمان، وعلى نقل البشرى الصالحة، وعلى عيش الشركة من خلال الوحدة في التنوّع. فهو المسؤول عن استجلاء المواهب التي يوزّعها الروح القدس على جميع الأعضاء، والساهر على الاعتراف بها علناً، وعلى توظيفها في ما يتناسب والحفاظ على الوحدة وفي ما يخدم تثبيت الشركة وترسيخ أواصرها. وغنيّ عن القول أن هذه الشركة الروحيّة تعتلن اعتلاناً خاصّاً وبيّناً في الاجتماع الإفخاريستيّ برئاسة هذا الأوّل أو من ينتدبه هو لهذه المهمّة. وهذا الأوّل مسؤول أيضاً عن الشركة بين هذه الكنيسة المحليّة والكنيسة الجامعة المنتشرة من أقاصي المسكونة الى أقاصيها من خلال الحفاظ على الشركة مع الكنائس المحليّة الأخرى ولاسيّما المجاورة منها. وكما ورد في القانون الرابع والثلاثين من مجموعة قوانين الرسل، لا أوّل دون الآخرين في الجماعة، ولا جماعة كنسيّة دون أوّل. وهذا التفاعل أوالتعاضد بين الأوّل والجماعة هو سرّ الشركة المتمثّلة بالتناغم الناجم عن المحبّة الصادقة. فلكلّ عضوٍ من أعضاء الجماعة مكانته ودوره ووظيفته كما للأعضاء المتنوّعة في الجسد الواحد. ودور الأوّل في الكنيسة المحليّة هو في الحقيقة دور الأسقف ودورالكهنة الذين ينتدبهم هو لرعاية جماعات المعمّدين بالنيابة عنه وباسمه. فمن الواضح أنّ النظام الكنسيّ في أصله نظام أسقفيّ قبل أن يكون بطريركيّاً. وكما أنّه ليس من نظام بطريركيّ خارج الشركة، كذلك ليس من نظام بطريركيّ خارج النظام الأسقفيّ. فالبطريرك في النظام الكنسيّ الشرقيّ هو أوّلاً أسقف كنيسةٍ محليّةٍ وهو في الوقت عينه الأوّل بين أساقفة كنيسة خاصّة ورئيس مجمعهم الإقليميّ. هذا هو الأساس اللاهوتيّ للنظام البطريركيّ الذي كان منذ نشأته عرضةً للتأثيرات الاجتماعيّة والسياسيّة العديدة التي

---

[٣] ألفت الانتباه الى أن هذا التحديد للشركة يعود الى ما يعبّر عنه اللاهوتيّون بالكلمة اليونانيّة koinwnia وبالكلمة اللاتينيّة *communio*

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

أسهمت في تحوّله الى صورته الحاليّة. فمن اللافت في هذا السياق أنّ الشركة الكنسيّة التي تتسع أطرها لتشمل الكنيسة الجامعة برمّتها قد أفسحت في المجال أمام الكنيسة الشرقيّة فاعتمدت هذا النظام البطريركيّ وكرّسته نظاماً وحيداً لإدارة شؤون هذه الكنيسة الجامعة. فإن النظام البابويّ نفسه، كما سنرى لاحقاً، هو بحسب المفهوم الشرقيّ جزءٌ من النظام البطريركيّ. وهذا المفهوم ينشئ اليوم أحد العوائق المهمّة أمام استعادة الشركة الكنسيّة الكاملة بين الكاثوليك والأرثوذكسيّين على وجه العموم.

٢ - كيف نشأ النظام البطريركيّ وكيف تطوّر في الألفيّة الأولى؟

ء - *التنظيم الكنسيّ والبنية المدنيّة: نشوء المقاطعات والمجامع الإقليميّة*

بعد اعتماد الإمبراطوريّة الرومانيّة الديانة المسيحيّة ديناً لها، عمدت الكنيسة الى تبنّي النظام المدنيّ الإداريّ لتنظيم شؤونها الإداريّة. فاعتمدت تقسيم المقاطعات المدنيّ لتثبيت نظام الشركة الذي كانت أطره الواقعيّة والزمنيّة لا تزال غير ثابتة. وهكذا وُلدت المقاطعات الكنسيّة كمؤسّسةٍ قائمةٍ فوق مؤسسة الجماعة المحليّة التي يرئسها الأسقف . وكان الهدف من تكريس نظام المقاطعات أن يلتئم أساقفة المنطقة الواحدة للتداول في شؤون كنائسهم المحليّة. وبما أنّ هذا اللقاء كان يحصل في غالب الأحيان في عواصم المقاطعات، درجت العادة أن يدعو أساقفةُ هذه المدن الى اللقاء وأن يديروا أعماله ونقاشاته. وهكذا نشأت المجامع الإقليميّة واعتُبرت المكان الذي تعتلن فيه الشركة بين الكنائس المحليّة في المقاطعة الواحدة بممارسة الجماعيّة الأسقفيّة والمجمعيّة. وهنا لا بدّ من الإشارة الى أن دور الأوّل كان دوراً مميّزاً وضروريّاً اذ لا أساس للمجمعيّة دون هذا الأوّل كما أشرنا اليه سابقاً.

نشأ النظام الكنسيّ الإقليميّ من تطوّر البنى الجماعيّة والمجمعيّة المحليّة غير المحدّدة، ومن الحاجة الى تدارس بعض الأوضاع الطارئة واتخاذ القرارات بشأنها. وأهميّة المجامع الإقليميّة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشهادة للحقيقة وبصحّة التعليم الرسوليّ، إذ كانت هذه المجامع مخوّلة برئاسة المتروبوليت، وهو الأوّل بين متساوين، اتخاذ القرارات والسهر على حسن وضعها موضع التنفيذ دون الاستعانة بسلطةٍ أعلى أو بمجامع أخرى. وقد ذكّر المجمع النيقاوي الأوّل (سنة

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

٣٢٥) بحق المتروبوليت في تثبيت الأساقفة المحليّين في مقاطعته بعد انتخابهم من قبل المجمع الإقليميّ. وقد امتدت في وقت من الأوقات سلطة هذه المجامع الإقليميّة حتى شملت الحكم على الهرطقات وخلع الأساقفة الآخذين بها. ولو لم تزعزع الآريوسيّةُ الشركةَ واستقامةَ الإيمان ووحدة الكنيسة الجامعة وتهدد أمن الامبراطوريّة ووحدتها، لما كانت المجامع المسكونيّة. فالحاجة الى ايضاح العقيدة وتحديدها عند ظهور الآريوسيّة هي التي حملت أساقفة المسكونة على الاجتماع بدعوة من الإمبراطور قسطنطين.

ب - *المجمع القسطنطيني وامتيازات ثلاث كنائس كبرى*

عمد المجمع النيقاوي الأول في قانونه السادس الى تثبيت امتيازات اساقفة الكنائس المتروبوليتيّة الثلاث الكبرى أي رومة والإسكندريّة وأنطاكية. ولا بدّ لنا من التذكير بالدور المدنيّ والكنسيّ الذي كانت تلعبه هذه المدن، عواصم المقاطعات الرومانيّة الكبرى، وبتأثير هذا الدور في حياة الكنائس والجماعات المحليّة. فمن هذه المدن انطلقت البشارة الى بقاع الأرض الأخرى حتى دعيت بالكنائس الأمهات لأنها أسهمت في "ولادة كنائس بنات لها بالإيمان"، وأضحت مراكز للشركة الكنسيّة. وهذه الامتيازات لا تختلف عمّا كان يقوم به، ابتداءً من القرن الثالث، أساقفة هذه المدن العظمى الثلاث، أي تثبيت أساقفة مقاطعتهم ومراقبتهم والسهر على حسن سير الأمور في كنائسهم. والاسكندريّة هي أولى المدن التي درجت على هذه العادة وقد تبعتها في ما بعد أنطاكية ورومة. وهكذا نشأت التراتبيّة بين المجامع المحليّة والإقليميّة والمسكونيّة بهدف حسم الخلافات الناشئة والسهر على الشركة والوحدة. والعديد من المؤرّخين يعتبر هذا القانون السادس وما يقرّه من امتيازاتٍ النواة الأولى للبطريركيّة. وفي محاولة للتخفيف من أهميّة دور هذه المدن الثلاث المدنيّ والتشديد على مكانتها الروحيّة فقط أطلق بعض اللاهوتيّين الغربيّين نظريّة المدن البطرسيّة فربطوا بين هذه الامتيازات وتأسيس هذه المدن على يد الرسول بطرس أو تلميذه مرقس. وهنا أطرح السؤال التالي: هل تختص هذه الامتيازات بأساقفة هذه المدن أم بكنائسها؟ لاريب أن الأمر الواضح في هذه المسألة هو ارتباط وظيفة الأسقف بالكنيسة المحليّة وتمثيله لها. فلا كيان له ولاوظيفة خارج كنيسته المحليّة. إذن نستطيع القول بأن هذه الامتيازات كانت في الوقت عينه للمدن ولأساقفتها.

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

ج- النواة الأولى للنظام البطريركي

لا شكّ أن المجمع القسطنطينيّ الأوّل المنعقد سنة ٣٨١ هو المجمع الذي شهد ولادة النظـــام البطريركيّ. فالقانونان الثاني والثالث يحدّدان ولاية أساقفة المقاطعات المدنيّة ويـــبرزان دور العاصمة الجديدة: القسطنطينيّة. يحذّر القانون الثاني كلّ أسقف مقاطعة مدنيّة (أبرشيّة) من التدخّل بشؤون أبرشيّةٍ أخرى. فيما يقرّ القانون الثالث بتقدّم شرفيّ لأسقف القســـطنطينيّة الذي يأتي من حيث التراتبيّة بعد الأسقف الرومانيّ، لأنّ القسطنطنيّة هي رومة الجديدة. فمن الواضح أن استقلال كلّ من القسمين الشرقيّ والغربيّ من الإمبراطوريّة قد استُكمل بين سنة ٣٢٥ وسنة ١،٣٨ وأن حدود المقاطعات المدنيّة الشرقيّة الخمس قد أمست معروفةً: المقاطعة المصريّة وعاصمتها الإسكندريّة، والمقاطعة الشرقيّة وعاصمتها أنطاكية، ومقاطعة البـــنطس وعاصمتها قيصريّة، ومقاطعة آسيا وعاصمتها أفسس، ومقاطعة تراس وعاصمتها فيليبّـــي. لكنّ الواقع ما لبث أن تغيّر بسيطرة القسطنطينيّة واستيلائها على امتيازات البنطس وآسيا وتراس[٤]، الذي ترافق بدوره مع استيلاء رومة على امتيازات المقاطعات الأخرى في القســـم الغربيّ من الإمبراطوريّة. وهذا الواقع الجديد هو الذي أتاح لمجمع خلقيدونيّة المنعقـــد ســـنة ٤٥١ إطلاق لقب البطريركيّات على المدن الخمس التالية: رومة، القسطنطنيّة، الإسكندريّة، أنطاكية، أورشليم.

د- الصراع على الامتيازات بين الكنائس الكبرى

[٤] بعد المجمع القسطنطيني الأول، ما انفكّ رؤساء أساقفة القسطنطنيّة يتدخّلون في شؤون هذه المقاطعات الكنسيّة ويفرضون سلطتهم عليها. وقد أثار هذا الأمر حفيظة الكرسي الإسكندري وأبان حقيقة النزاع على التصدّر بين الكرسيّين. وقد بانت علامات هذا الخلاف في الحكم على القديس يوحنا الذهبيّ الفم سنة ٤٠٣، وفي مجمع أفسس سنة ٤٣١، وفي مجمع اللصوص سنة ٤٤٩. لكن مثل هذا التدخّل لا يمكن شرح أسبابه إلاّ من خلال عمل ما يسمّى بالمجمع الدائم Endimoussa. وتعود نشأة المجمع الدائم الى القرن الرابع حين راح رئيس أساقفة العاصمة يجمع حوله الأساقفة القاطنين في المدينة للتشاور معهم حول كيفيّة محاربة ذيول الآريوسيّة أو حلّ المسائل الشائكة والعائقة. وشيئاً فشيئاً تعاظم شأن هذا المجمع وأصبح لا يقلّ عدد أعضائه عن الأربعة. وقد درجت الكنائس الشرقيّة على إنشاء مجمع دائم حول البطريرك للأسباب عينها، أي للتشاور في الأمور الطارئة المهمّة متناسية أن مثل هذا المجمع كان حكراً على القسطنطنيّة في عصرها الذهبيّ، وأن نشأته جاءت وليدة النزاع بين الكرسيين البطريركيين المذكورين. وقانون الكنائس الشرقيّة الكاثوليكيّة يكرّس هذا الواقع في القوانين ١١٤- ١٢٢ مستنداً الى المجمع الخلقيدوني والى الأهميّة التي حازت عليها هذه المؤسسة الأسقفيّة عبر التاريخ. لمزيد من الايضاحات، أنصح بالعودة الى مقالتي الأب حجّار التاليتين:
J. HAJJAR, *Les origines du synode permanent et son institution conciliaire*, dans *Proche Orient Chrétien*, 5 (1955), p. 111-138; et *Le synode permanent et le développement du siège byzantin de 381 à 451*, dans *Ibidem*, p. 216- 239.

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

الى جانب المكانة الروحيّة التي كانت تتمتع بها بعض هذه المدن الخمس الكبرى لعبت المكانة المدنيّة وتأثيرها دوراً بارزاً في ولادة النظام البطريركيّ وفي ترقية بعض الكنائس المحليّة الى بطريركيّات. و لم تخلُ هذه الترقية من نزاعات بين المدن المذكورة وكنائسها ومن تنافس على التمتع بامتيازاتٍ وولاياتٍ، بل وحقوقٍ تمارسها على الكنائس الأخرى التي تقلّ عنها من حيث الأهميّة المدنيّة والازدهار التبشيريّ. فالصراع بين رومة والقسطنطنيّة من جهة، ولاسيّما حول القانون الثامن والعشرين من مجمع خلقيدونيّة الذي يحدّد امتيازات الأسقف القسطنطينيّ وولايته الكنسيّة[٥]، وبين الإسكندريّة والقسطنطنيّة من جهة أخرى ولاسيّما حول القانون الثالث من المجمع القسطنطينيّ الأوّل[٦] والقانون الخلقيدوني الثامن والعشرين أيضاً، هذا الخلاف هو أكبر شاهد على هذا التنافس. ولا مجال لنا هنا للاستفاضة حول هذا الصراع الذي اشتدّ على الرغم من محاولة إسناد امتيازات هذه المدن الى أسبابٍ روحيّة ولاهوتيّة بحتة من مثل الإشادة بمصدرها الرسوليّ أو نسبتها الى إرادة السيد المسيح أو الى حقّ إلهيّ. فهذه الكنائس الخمس تتباهى بكونها من تأسيس رسوليّ: رومة والإسكندريّة وأنطاكية من تأسيس بطرسيّ، القسطنطنيّة من تأسيس أندراوسيّ (لأن التقليد ينسب اليه تأسيس كنيسة بتراس اليونانيّة)، وأورشليم من تأسيس سيّديّ. ونذكّر هنا أنّ الكنائس الرسوليّة التأسيس أضحت منذ القرن الثاني مرجعاً للإيمان المستقيم المبنيّ على شهادة الرسل أنفسهم. أضف الى ذلك تأكيد الأساقفة الرومانيّين، ولاسيّما منذ القرن الخامس، على صدارة لهم ولكنيستهم المحليّة بأمرٍ من المعلّم نفسه. وهم في هذا يعتمدون على تفسيرهم الخاص لبعض النصوص الكتابيّة وعلى شرحهم هم للتقليد الآبائيّ، وعلى فهمهم المتميّز للممارسة الكنسيّة. ولذلك يعتبر اللاهوتيّون الغربيّون صدارة الأسقف الرومانيّ من حق إلهيّ بينما

---

[٥] وهذا مغزى القسم الأهمّ من نصّ القانون ٢٨: "*إننا بعد اتباعنا في كلّ أمر قرارات الآباء القديسين، واطلاعنا على القانون الذي تمّت تلاوته أمام الأساقفة المئة والخمسين المحبوبين من الله والملتئمين بدعوة من ثيودسيوس الكبير، الطيّب الذكر، إمبراطور المدينة، عاصمة الإمبراطوريّة، القسطنطنيّة، رومة الجديدة، نقرّ القرارات عينها وندلي بالأصوات عينها بشأن امتيازات كنيسة القسطنطنيّة الكليّة القداسة، رومة الجديدة. فإن الآباء قد وهبوا، كما يحقّ، رومة القديمة امتيازات خاصّة لأنها كانت عاصمة الامبراطوريّة؛ واذ يحدو الآباء المئة والخمسون المحبوبون من الله السبب عينه، فإنهم يهبون كرسي رومة الجديدة الكليّ القداسة الامتيازات عينها، معتبرين بحق أنها المدينة التي تتشرّف بحضور الامبراطور ومجلس الشعب وأنها تتمتع بالامتيازات المدنيّة عينها التي لرومة عاصمة الامبراطوريّة القديمة. ولذا يعتبرون أنه لا بدّ من أن تكرّم في الشؤون الدينيّة كالمدينة الأخرى اذ هي الثانية التي تليها في المقام...*". لقد عرّبت هذا النص استناداً الى المرجع الأجنبيّ التالي :

G. ALBERIGO (dir.), *Les conciles œcuméniques,2* les décrets, Cerf, Paris, 1994*, p. 225-227.

[٦] وهذا مغزى نصّ القانون المذكور: "*ليتصدّر أسقف القسطنطنيّة شرفاً بعد الأسقف الروماني لأن هذه المدينة (القسطنطنيّة) هي رومة الجديدة*". هذا تعريبي للنص كما ورد في المرجع السابق ص ٨٩.

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

ينظرون الى المؤسّسة البطريركيّة على أنّها من تأسيس بشريّ ويردّون مصدرها الى الحاجة التنظيميّة لشؤون الكنائس الخاصّة. لكن الكنائس الشرقيّة الأرثوذكسيّة لا توافق الكنيسة الرومانيّة ولا تجاريها في تعليمها بهذا الخصوص.

هـ ـ تثبيت النظام البطريركي الخماسي في مجمع خلقيدونية وتشريع الامبراطور يوستنيانوس الكبير (٥٢٧ - ٥٦٥).

الى جانب التفرّغ لمعالجة المشاكل اللاهوتيّة، اصدر المجمع الخلقيدونيّ مجموعة قوانين تنظيميّة. ويشير القانونان التاسع والسابع عشر من هذه المجموعة إشارةً واضحةً الى مكانة الكنائس التي دعيت في ما بعد بطريركيّات والى دور أساقفتها الكبير في السهر على الشركة وفي إدارة بعض الشؤون التنظيميّة في حياة الكنائس الإقليميّة. وقد ترافق نشوء البطريركيّات مع الرغبة في إقصاء كلّ روح تقوقع لدى الكنائس المحليّة حفاظاً على وحدة الإيمان والنظام وتعزيزاً للشركة. ونذكر هنا أنّ رومة لم تعترف يوماً بالنظام البطريركيّ كما أقرّ أُسسه المجمعُ الخلقيدونيّ ووضعها موضع التنفيذ تشريعُ الإمبراطور يوستنيانوس الأوّل. وحقوق البطاركة بحسب هذا التشريع كانت التالية: - رسامة الأساقفة المتروبوليتيّين ومحاكمتهم في مرحلةٍ بدائيّة. - محاكمة الأساقفة وسائر أعضاء الإكليروس الخاضعين لولايته المباشرة في مرحلةٍ بدائيّة. - قبول الاستئناف في محاكمة الأساقفة المحليّين والحكم التمييزيّ في محاكمة أعضاء الإكليروس الآخرين في المقاطعة البطريركيّة. – السهر على قيام المجامع المحليّة والإقليميّة و انتظام أعمالها ورئاسة المجمع البطريركيّ (أو السينودس) كما ورد في القانون السادس من مجمع القسطنطنيّة الأوّل[٧].

تمّ تثبيت النظام البطريركيّ الخماسيّ المعروف بالبندرخيّا[٨] في تشريع يوستنيانوس مع الحفاظ على تراتبيّة هذه الكراسي من حيث الصدارة. فالمقام الأوّل محفوظ للكرسي الروماني، يليه القسطنطينيّ فالإسكندريّ فالأنطاكيّ فالأورشليميّ[٩]. وقد ذهب بعض اللاهوتيّين الشرقيّين الى اعتبار هذه الكراسي البطريركيّة كحواس الكنيسة الخمس والى الإصرار على أنه لا نفاذ

---

٧ راجع خصوصاً الفصل ١٢٣.
٨ اللفظة يونانيّة الأصل وهي تعني النظام ذات الخمسة الرؤوس.
٩ راجع الفصول ١٠٩(المقدمة)- ١٢٣ (القسم الثالث) – ١٣١ (القسم الثاني).

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

لقرارٍ لاهوتيّ أو تنظيميّ هامّ يصيب الكنيسة الجامعة دون موافقة هؤلاء جميعاً[١٠]. ولكن هذه الصدارة التي يسميّها بعضهم "الأوّليّة"، سواءٌ كان المقصود بها صدارة الأسقف الروماني (التي عُرفت فيما بعد بالولاية الشاملة أو السلطة الشاملة) أو صدارة البطاركة الآخرين على مقاطعاتهم الكنسيّة، ليست أمراً سهل التحديد. ففيما يؤكّد البعض أنّها صدارة شرفيّة وحسب، أي مقتصرة على التقدّم في بعض الاحتفالات والظروف، يصرّ البعض الآخر على كونها ولايةً وحقّاً على مؤمنين وكنائس أخرى. والمشكلة تكمن في تحديد الصدارة حتى يتسنّى للمرء أن يعرف هل كانت صدارة أوّل بين متساوين، أم صدارةً شرفيّة مع بعض الامتيازاتٍ، أم ولايةً وحقّاً يُمارس وفق الأصول القانونيّة. وهنا يجدر بنا لفت الانتباه الى أن رومة لم تعتبر يوماً أسقفها بطريرك الغرب وحسب، كما يزعم ذلك الشرقيّون، على الرغم من إقرارها بمضمون التشريع اليوستنياني في القانون الحادي والعشرين ممّا تسميه مجمع القسطنطنيّة الرابع (٨٦٧-٨٧٢) . وفيما بعد، أثناء انعقاد المجمع اللاتراني الثاني (١٢١٥)، اعتمدت رومة نظام التراتبيّة من حيث الشكل لتنظيم تقدّم (تصدّر) الأساقفة الغربيّين الذين تمّ تعيينهم من قبل السلطات الصليبيّة على الكراسي البطريركيّة الشرقيّة بعد فرار بطاركتها الأصيلين أو عزلهم. وفي مختصر القول أن الشرق الأرثوذكسيّ كان يعتبر النظام البطريركيّ البندرخيّ أساساً لتنظيم الكنيسة الجامعة وضماناً لحسن سير الشركة فيها ولثبات الوحدة بين الكنائس المحليّة، فيما كان الغرب ينظر الى هذه المؤسّسة على أنّها مرتبة شرفيّة وتنظيم خاص بالكنائس الشرقيّة لا علاقة له بها من حيث القانون. وهذا هو مردّ احترام الكنيسة الغربيّة لتطبيق النظام البطريركيّ في القسم الشرقيّ من الإمبراطوريّة حتى الانفصال الكبير الذي أدّت اليه حادثة ١٠٥٤[١١]. وقد أدّى هذا الاختلاف في الرؤية الى ظهور إكلزيولوجيّتين مختلفتين. الأولى، خاصّة بالغرب، وهي هرميّة من حيث الشكل والمضمون. السلطة العليا فيها متمثّلة بشخص الحبر الروماني، الراعي الشامل، وهي سلطة متفوّقة ومختلفة عن السلطة البطريركيّة. إنها، بحسب هذا المفهوم، أساس ومصدر الولاية الكنسيّة في الكنيسة الجامعة. وخطر هذا

---

[١٠] أذكّر هنا بالوساطة التي قام بها البطريرك الأنطاكي بطرس الثالث بين رومة والقسطنطنيّة سنة ١٠٥٤ وبتمسّكه بهذه النظرة الى الكنيسة الجامعة والى الشركة بين البابا الروماني وسائر البطاركة الشرقيّين. أنظر الى المقالة التالية:
V. GRUMEL, *Pierre III d'Antioche*, dans *Dictionnaire de Théologie Catholique (DThC)*, t. 12, 2, col. 1809.

[١١] إنّ ذكر لقب "بطريرك الغرب" بين ألقاب الحبر الروماني" في "دليل الكنيسة الكاثوليكيّة" يقتصر على الشكل وعلى المقام الشرفيّ ولا يرتبط البتّة بولاية كنسيّة محدّدة. فالولاية البابويّة الشاملة هي الولاية المرجع في تحديد سلطة الحبر الرومانيّ القانونيّة.

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

المفهوم الإكليزيولوجي يكمن في إضعاف ولاية الأساقفة وسلطة المجامع والخلط بين الكنيسة الكاثوليكيّة الرومانيّة والكنيسة الجامعة التي تتخطاها. أمّا الإكليزيولوجيا الثانية، فإنها مجمعيّة قائمة على استقلاليّة كلّ من الكنائس المحليّة وعلى ارتباطها في الوقت عينه بشركة الكنائس الأخرى. وخطر هذا المفهوم يكمن في الانغلاق الوطنيّ أو العرقيّ وفي عدم القدرة على إدارة الشركة في بعدها الشامل.

و - *مصفّ البطاركة بحسب لاهوت الشركة*

في الألفيّة الأولى كان البطاركة يؤلّفون مصفّاً خاصّاً بهم يُعتبر حلقةً بارزةً في تواصل الشركة الأسراريّة والقانونيّة بين سائر الكنائس المحليّة. فهم كانوا يتبادلون الرسائل المجمعيّة أو كما يسمّيها البعض الرسائل السلاميّة[١٢] لإعلان انتخاب بطريركٍ جديد على احدى الكراسي البطريركيّة. وكان الاعتراف بصحة إعلان الإيمان الذي تتضمّنه هذه الرسائل بمثابة قبول المنتخب الجديد في شركة البطاركة الآخرين ومصفّهم. ولم يكن تبادل هذه الرسائل يتخطّى هذا البعد الروحيّ البحت المتصل بالشركة الى البعد القانونيّ، اذ كان البطريرك يستمد ولايته من وظيفته (شرعيّة انتخابه) وليس من سلطة بطريرك آخر ولو كان هذا الأخير الحبر الروماني. وغنيّ عن القول أن هذا المفهوم سيتغيّر بعد إعلان بعض الكنائس الشرقيّة انضمامها الى الكنيسة الكاثوليكيّة ووحدتها مع الكرسي الروماني في النصف الثاني من الألفيّة الثانية.

٣ - كيف تطوّر النظام البطريركيّ في الألفيّة الثانية؟

بعد حادثة سنة ١٠٥٤ والانفصال بين كنيستي رومة والقسطنطنيّة راح كلّ من الغرب اللاتيني والشرق الأرثوذكسي يتمسّك بمفهومه الخاص للكنيسة ولدور السلطة فيها. وهكذا تعاظم الشرخ بتفرّد الواحد والآخر في رأيه ولاهوته. ولهذا التفرّد أسباب عديدة لا يمكنني التطرّق اليها في هذا المجال. ولعلّ المحاولة الجديّة الوحيدة التي سعت الى التوافق بين هذين اللاهوتين وهاتين البنيتين الإكليزيولوجيّتين المختلفتين كانت محاولة المجمع الفلورنتيني

---

١٢ *Litterae synodales*

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

(١٤٣٨-١٤٣٩). وممّا لا شكّ فيه أن هذا التطوّر الخطير كان له أثره العميق في العلاقة بين البابويّة والبطريركيّات الأرثوذكسيّة الشرقيّة[١٣].

ء- *مجمع ليون ١٢٧٤ والمفهوم الغربيّ للسلطة البابويّة الشاملة*

في مطلع الألف الثاني تنامت في الغرب اللاتيني مقولة "الأسقف العالميّ"[١٤] و"السلطة الشاملة" لأسقف روما على الرغم من أن عراها توطدت لدى بعض البابوات واللاهوتيّين منذ القرن الخامس. وقد أسهمت حادثة ١٠٥٤ ونتائجها في تحوّل المفهوم الغربي للصدارة البابويّة تحوّلاً هامّاً منفرداً كانت له انعكاساته الإكليزيولوجيّة الخطيرة. لكنّ الشرق الأرثوذكسي، بحسب تأكيد العديد من اللاهوتيين، لم يعِ خطورة هذا الأمر إلاّ في مجمع ليون الثاني المنعقد سنة ١٢٧٤ حيث تمّت المواجهة بين الموقفين الكاثوليكي والأرثوذكسي حول هذه المسألة.

بين الاصلاح الكاثوليكي الذي قام به البابا غريغوريوس السابع في القرن العاشر، والاصلاح البروتستاني في القرن السادس عشر، أصاب الصدارةَ البابويّة تحوّلٌ بارزٌ جعل منها في المفهوم اللاتيني رأس الكنيسة الذي منه تنحدر جميع الوظائف الحيّة والسلطات. وهكذا بلغت المركزيّة الرومانيّة أوجها بالاستناد الى وثيقة "التشريع البابوي"[١٥] العائدة الى سنة ١٠٧٥. هذه الوثيقة حصرت في شخص البابا السلطة الشاملة وجعلت منه أساساً لقيام الكنيسة ولاستمرارها. وقد ارتكز البابا غريغوريوس في صياغته لهذه الوثيقة على الموهبة البطرسيّة[١٦] وكرّس المقولة بأن الصدارة البابويّة هي من حقّ إلهي، أي بأمر من السيد المسيح نفسه، فلا

---

[١٣] وهنا ألفت الانتباه الى أن الكنائس الشرقيّة القديمة التي رفضت الاعتراف بمقرّرات مجمعي أفسس وخلقيدونية حافظت هي أيضاً على النظام البطريركيّ مع بعض الخصوصيّات. وأنا أشملها في كلامي على الشرق الأرثوذكسي.

[١٤] Pasteur ou évêque universel

[١٥] *Dictatus Papae*

[١٦] في القرن الخامس، برز في الغرب ولاسيّما في عهد البابا لاون الكبير، ما يمكن أن ندعوه اليوم، "الموهبة البطرسيّة" (la mystique de Pierre). ومفادها أن الموهبة الخاصّة التي كانت لبطرس، ورئاسته لمصف الاثني عشر، تنتقل الى خليفته ونائبه الأسقف الروماني بطريقة سريّة تمكّنه من ممارسة وظيفة لجهة تثبيت الإخوة، وتخوّله بسلطان خاص، هو سلطان بطرس نفسه الذي وهبه له السيد المسيح، إدارة دقة الكنيسة الجامعة، وتحديد العقائد، وهذا الأمر الأخير كان الى يومها محفوظاً للمجامع المسكونيّة. وعلى مقولة الموهبة البطرسيّة هذه بنيت في ما بعد المقولة الأخرى التالية : " إن صدارة بطرس متميّزة من حيث الطبيعة عن الصدارة البطريركيّة. فالأولى من حقّ إلهيّ والثانية من حقّ كنسيّ". وممّا لا ريب فيه أن هذه المقولة تحول اليوم دون إعادة النظر في طبيعة الصدارة البابويّة في اللاهوت الكاثوليكي. وهي التي أسهمت إسهاماً كبيراً في تطوير مفهوم الصدارة البابويّة وسبل ممارستها وتحديد العصمة كصفة من صفاتها. إذن، في القرن الخامس تمّ إخراج هذه الصدارة من حيّز المجمعيّة ومن الإطار البندرخي.

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

يجوز بالتالي التعرّض لها أو التشكيك بها حتى في مجمعٍ مسكونيّ. وقد أدّى هذا التحـــوّل الى تغيّر في فهم بنية الكنيسة وصورتها وفي طبيعة المجامع العامّة (المسكونيّة) التي أضـــحت أداةً تستخدمها السلطة البابويّة وتتحكّم بها. ومن الواضح أن الشرق الأرثوذكسيّ لم يكن ليقبل بمثل هذا التحوّل الخطير الذي أصاب مفهوم الشركة والنظام البطريركي في العمق.

تحت الضغط النفسيّ والمعنويّ الذي مارسه الإمبراطور البيزنطيّ ميخائيل الثامن، قبِل الوفد الأرثوذكسي في مجمع ليون الثاني بمقولة السلطة البابويّة الشاملة. لكن الكنيسة الأرثوذكسيّة والشعب الأرثوذكسي لم يتقبلا مقرّرات هذا المجمع التي ولدت ميتة.

ب - المجمع الفلورنتيني والتناغم بين البابويّة والبطريركيّة

تطرّق مجمع فلورنسا الى طبيعة العلاقة بين البابويّة والبطريركيّة وسعى الى إرساء قواعد تناغمٍ متوازن بين سلطة البابا الشاملة، والمحافظة على جميع حقوق البطاركة الشرقيين وامتيازاتهم. وإن مثل هذا التوازن بين المفهومين الغربيّ والشرقيّ للكنيسة ولنظامها الإداريّ باب للحلّ قد يفيدنا اليوم في سعينا المسكونيّ الدؤوب. فماذا تقول وثيقة الوحـــدة الموقّعـــة في المجمـــع الفلورنتيني بشأن الصدارة البابويّة والنظام البطريركيّ؟

لقد صرّح المجمع الفلورنتيني بما يلي: " *ونحدّد أيضاً أنّ الكرسي الرسولي المقـــدس والحـــبر الروماني له الصدارة في المسكونة كلّها، وهو خليفة الطوباوي بطرس هامة الرسل ونائـــب المسيح الحقيقي ورأس الكنيسة كلّها وأبو المسيحيّين بأجمعهم ومعلّمهم. وقد أعطاه ســـيدنا يسوع المسيح بشخص الطوباوي بطرس ملء السلطان ليرعى ويدبّر ويسوس الكنيسة الجامعة كما تتضمن ذلك أعمال المجامع المسكونيّة والقوانين المقدسّة. ثمّ نجدد النظام الذي رسمتـــه القوانين لبقيّة البطاركة المكرّمين وهو أن الثاني بعد الحـــبر الرومـــاني الأقـــدس، بطريـــرك القسطنطنيّة والثالث بطريرك الاسكندرية والرابع بطريرك أنطاكيـــة والخـــامس بطريـــرك أورشليم. على أن تحفظ جميع حقوقهم وامتيازاتهم*"[١٧].

[١٧] هذا تعريبي للنص كما ورد في المرجع التالي :
ALBERIGO (dir), *Les conciles œcuméniques, 2* les décrets, Cerf, Paris, 1994*, p. 1083.

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

أما الخلاصة التي أستخرجها في هذا السياق من دراسة علميّة وموضوعيّة للنص فهي التالية:
ـــ إن الاعتراف الأرثوذكسي بالصدارة البابويّة وبسلطته الشاملة مرتبط بما ورد في المجامع المسكونيّة والقوانين الكنسيّة ومشروط (أو مرهون) بالمحافظة على جميع حقوق البطاركة الشرقيين وامتيازاتهم.
ـــ الصدارة البابويّة مرتبطة، في هذا النصّ، بالبندرخيّا وبالنظام المجمعيّ الذي يَعتبِر البابا بطريركاً بين سائر البطاركة مع كونه الأوّل فيهم.

بعد تراجع اليونان عن الوحدة الموقّعة في فلورنسا والتخلّي عنها، وبعد سقوط القسطنطنيّة بيد محمد الثاني الفاتح سنة ١٤٥٣، انقطع الاتصال اللاهوتي والمجمعي[١٨] بين الشرق والغرب. وقد دامت هذه الحال من البعد والقطيعة الى قرب انعقاد المجمع الفاتيكاني الثاني. فكان كلّ طرف يلجأ في تفسيره لهذا النص المجمعي الى المقطع الذي يدعم موقفه متجاهلاً التناغم والتوازن العضويّ الذي بني عليه. وقد عزا بعض اللاهوتيين الأرثوذكسيين من أمثال المتروبوليت مثوديوس[١٩] نشوء الإرساليّات الكاثوليكيّة بدءًا من القرن السادس عشر وظهور الكنائس الشرقيّة الكاثوليكيّة المتحدة بروما، عزاه الى فشل عملية التقبّل لهذا المجمع[٢٠]، والى حالة القطيعة الآنف ذكرها.

ج- نشأة الكنائس الكاثوليكيّة الشرقيّة ونظامها البطريركيّ

كان لاتحاد جماعات من الكنائس الشرقيّة الأرثوذكسيّة بالكرسي الروماني وانفصالها عن الكنائس الأم التي تفرّعت منها الأثر الكبير في خلق مفهوم كاثوليكيّ متميّز للنظام البطريركي. فلقد أسرعت هذه الجماعات الى اعتماد التنظيم البطريركيّ وأعلنت نفسها الوريثة الوحيدة للكراسي البطريركيّة الرسوليّة بفضل اتحادها وشركتها مع الأسقف الروماني

---

١٨ *via concilii*
١٩ Méthode de Pisidie
٢٠ La réception

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

"خليفة بطرس" و"نائب المسيح على الأرض"[٢١]. وتفسير هذا الأمر أن هذه الكنائس الناشئة راحت تعتبر الكنائس التي تفرّعت منها منشقّة وفي بعض الأحيان "مهرطِقة". والكنائس الكاثوليكيّة الشرقيّة قبلت المفهوم الإكليزيولوجي الغربي السائد في حينه الذي لا يفرّق بين الكنيسة الكاثوليكيّة اللاتينيّة والكنيسة الجامعة. فلكي تجمع بين هويّتها الشرقيّة وارتباطها اللاهوتيّ والعضويّ بكنيسة الغرب، حافظت على البنية البطريركيّة التنظيميّة فيما تخلّت عن المفهوم الإكليزيولوجي الشرقي المبني على الشركة. كما حاولت التوفيق بين النظام البابويّ وسلطته الشاملة، والنظام البطريركيّ. من هنا يأتي الادّعاء بلعب دور الجسر بين الشرق والغرب. ومن هذه المحاولة تستلّ مقولة الحفاظ على "الشركة المزدوجة" مبرّراً لها ، كما يؤكّد الروم الملكيّون الكاثوليك[٢٢]. لكن هذا كلّه لا يستند الى دعائم لاهوتيّة رصينة ولا يعكس واقع الممارسة الكنسيّة طوال القرون الثلاثة الأخيرة. فاللاهوت الكاثوليكيّ الغربيّ كما اللاهوت الشرقي الأرثوذكسيّ لا يقبلان بمثل هذا الحلّ، إذ لا يمكن قيام شركة كنسيّة صحيحة في الوقت عينه مع كنيستين منفصلتين في الشركة.

د - *النظام البطريركيّ الكاثوليكيّ وتحديدات المجمع الفاتيكاني الأول (١٨٧٠)*

إن التحديدات العقائديّة الخطيرة التي جاء بها المجمع الفاتيكاني الأول (في ١٨ تموز ١٨٧٠) حول الصدارة الرومانيّة والعصمة البابويّة قد أقرّت في جوّ لاهوتيّ محبّذ للمركزيّة وللتماهي في كلّ الأمور الكنسيّة، حتى الليتورجيّة منها والقانونيّة. وهي تغاضت عن ذكر النظام البطريركيّ وأخذه بعين الاعتبار. فقد لعبت شخصيّة البابا بيوس التاسع ومواقفه من الوحدة المسيحيّة دوراً بارزاً في دفع المجمع الى إعلان هذه التحديدات. فلقد حدّد المجمع الصدارة البابويّة على النحو التالي: " *نعلّم ونعلن أن الكنيسة الرومانية، بإرادة خاصّة من الرب، تتمتع بتقدّم يخوّلها سلطاناً عاديّاً؛ وأن هذا السلطان هو أسقفيّ، ومباشر، وملزم لجميع الرعاة والمؤمنين على اختلاف طقوسهم ومناصبهم، فرادى وجماعات، بواجب الخضوع الرئاسي*

---

[٢١] ولئن عادت نشأة الكنيسة المارونيّة الى القرن الثامن وتفرّدت عن مثيلاتها من الكنائس الكاثوليكيّة الشرقيّة بعدم وجود فرع ارثوذكسيّ لها، فإن ما أصاب النظام البطريركيّ من تغيّر في تلك الكنائس أصابها هي أيضاً. ونظامها البطريركي لا يتميّز عن نظام هذه الكنائس في المفهوم العميق لطبيعة الكنيسة الجامعة وللعلاقة بين البابويّة والبطريركيّة.

[٢٢] إن المطران الياس الزغبي من المروّجين لمقولة الشركة المزدوجة التي أدّت سنة ١٩٩٦ الى قيام سينودس الروم الملكيّين الكاثوليك بسعي الى إعادة الشركة مع بطريركيّة الروم الملكيّين الأرثوذكسيّين في أنطاكية مع المحافظة على الشركة مع الكرسي الروماني ومع سائر الكنيسة الكاثوليكيّة. راجع كتاباته بهذا الخصوص ولاسيّما كتابه : *ألسنا كلنا منشقّين؟*

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

والطاعة الحقّة، ليس في الشؤون المتصلة بالايمان والأخلاق فحسب، بل أيضاً في كـلّ مـا يرتبط بالنظام الكنسيّ وبإدارة الكنيسة المنتشرة في العالم. وهكذا، بالمحافظة على الوحدة في الشركة وبإعلان الإيمان في الشركة مع البابا، تكون كنيسة المسيح رعيّةً واحدة تحت رئاسة راعٍ واحد"[٢٣].

إن هذا التفرّد في إعلان عقيدة جديدة لا يتوافق مع ممارسة التقليد والروح المجمعيّـة الـتي طبعت الألف الأول ولا يحترم التناغم الذي سعى اليه المجمع الفلورنتيني. وهو اليوم العقبـة الكبرى أمام قبول مسيحيّ شامل لتصدّر الأسقف الروماني. لكنّ المجمع لم يكتـفِ بهـذا التحديد بل تخطّاه الى تحديد للعصمة البابويّة بهذه العبارات: " *من أجل ذلك، وأمانة منّـا للتقليد الذي نُقل الينا منذ البدء بشأن الايمان المسيحي، لمجد الله مخلّصنا، وإعلاء شأن الدين الكاثوليكي، وخلاص الشعوب المسيحية، وبموافقة المجمع، نعلّم ونعلن هذه العقيدة، أن الحبر الروماني، عندما يعلن من على المنبر*[٢٤] *، أي عندما يحدّد بصـفته راعيـاً ومعلّمـاً لجميـع المسيحيين، وبسلطانه الرسولي الأعظم، أنه يجب على الكنيسة بأسرها أن تأخذ بـأمرٍ مـا يختص بالإيمان أو الأخلاق ، يتمتّع هذا الحبر، بفضل العون الإلهي الذي وُعد به في شخص القديس بطرس، بعصمة أراد المخلص الإلهي أن يمنّ بها على كنيسته في كلّ مرّة تحدّد أمـراً مرتبطاً بالإيمان والأخلاق. ولذلك ليست هذه التحديدات قابلةً لأيّة إعادة نظرٍ وذلك بسبب طبيعتها لا بسبب إجماع الكنيسة بشأنها. وإن اجترأ أحد، لا سمح الله، ونقض هذا التحديد، فليكن محروماً*"[٢٥].

---

[٢٣] هذه الصفات التي تشرح طبيعة السلطان البابويّ وتؤكد بأنه "شامل، أسقفي حقيقي، مباشر، وعادي" تثير العديد من المشاكل وتوحي بإقفال الباب أمام كلّ حوار ممكن. والتفسير القانوني الرسميّ هو التالي: شامل، أي لا تعلو سلطة أرضيّة وبشريّة فوقه؛ أسقفي حقيقي، أي من طبيعة السلطان الأسقفي عينه؛ مباشر، أي لا يمرّ بأيّ وسيط (حتى الأسقف المحلّي)؛ وعادي، أي ليس مفوَّضاً. لقد عرّبت النص المجمعيّ من اللغة الفرنسيّة وبعد التثبت من الأصلين اليوناني واللاتيني استناداً الى المرجع التالي :
ALBERIGO (dir.), *Les conciles œcuméniques, 2** les décrets, Cerf, Paris, 1994*, p. 1653-1655.

[٢٤] *Ex cathedra*

[٢٥] لقد عرّبت هذا النص من اللغة الفرنسيّة وبعد التثبت من الأصلين اليوناني واللاتيني استناداً الى المرجع التالي:
ALBERIGO (dir.), *Les conciles œcuméniques, 2** les décrets, Cerf, Paris, 1994*, p. 1609.

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

في توافقٍ تام مع مقولة السلطة الشاملة، أراد المجمع الفاتيكانيّ الأول أن يوفق بين عصمة الكنيسة وعصمة الحبر الروماني ولكنّه لم يشأ أن يساوي بينهما. وهو ترك مجال التفسير مفتوحاً فقط أمام ما تعنيه عبارتا "*من فوق المنبر*" و "*أمراً يختص بالإيمان والأخلاق*". ونحن نسأل اليوم : هل تقتضي هاتان العبارتان موافقة كنسيّة شاملة ومسبقة فتأتي نتيجة لممارسة صحيحة للمجمعيّة على مختلف الأصعدة؟ حتى ولو كانت الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب، فلا بدّ عندها من إعادة تحديد طبيعة العلاقة بين البابويّة والبطريركيّة ورسم الحدود لدور كلّ منهما.

هـ ـ البابويّة والبطريركيّة في المجمع الفاتيكاني الثاني

لم ينقض المجمع الفاتيكاني الثاني تحديدات المجمع الفاتيكاني الأول بل أراد أن يكمّلها ويقيم لها توازناً بإزائها انطلاقاً من مبدأ الجماعيّة الأسقفيّة[٢٦] الذي أقرّه بشيءٍ من الحذر. فجماعيّة المصف الأسقفي، وعلى رأسه خليفة بطرس، وليس بدونه أصلاً، ليست المجمعيّة التي هي في تقليد الكنيسة الأقدم، أي مجمعيّة كنسيّة لا جماعيّة أشخاصٍ ومصفٍ إكليريكيّ. من الواضح أن المجمع كمّل قول المجمع الفاتيكاني الأول فقال بأن الصدارة البابويّة هي من حق إلهيّ من خلال ربط هذه الصدارة ربطاً وثيقاً بالأسقفيّة التي صرّح بشأنها أنها هي أيضاً من حقّ الهي. وهو لم يطل الكلام عن العصمة و لم يكرّر تعداد صفاتها كما وردت في المجمع الفاتيكاني الأول. لقد أحرز المجمع تقدّما بارزاً بالنسبة الى المجمع الفاتيكاني الأول، لكنّه صاغ إكليزيولوجيا غير واضحة وغير دقيقة، فاسحاً في المجال أمام التفسيرات المتنوّعة. وبإقرار الكثيرين من اللاهوتيين الكاثوليك الرصينين، لم يوفق المجمع الى الآن، على الرغم من كلّ الجهود المبذولة، في ممارسة هذه الجماعيّة الأسقفيّة كما حدّدها، وخطّط لها، ودعا اليها.

و بخلاف الفاتيكانيّ الأول، تحدث المجمع الفاتيكاني الثاني عن النظام البطريركيّ في القرارين *في الكنائس الشرقيّة الكاثوليكيّة* و *في الحركة المسكونيّة*. وعلى الرغم من ذلك لا يزال التفاوت قائماً بين المفهومين الكاثوليكي والأرثوذكسي للنظام البطريركيّ. ولايخفى على اللاهوتيّين تضارب وجهات النظر في هذا الخصوص بين ما ورد في هذين القرارين بشأن

[٢٦] (La collégialité) راجع الفصل الثالث من الدستور العقائدي *في الكنيسة* ولاسيّما الأرقام ١٨؛ ٢٠-٢٣.

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

البطريركيّة. ففي القرار الأول ينيط المجمع الكنائس البطريركيّة الشرقيّة الكاثوليكيّة برعاية الحبر الروماني، أي يعتبرها خاضعةً لسلطانه كغيرها من الكنائس المحليّة ضمن الكنيسة الكاثوليكيّة وإن استفاض في تعظيم شأنها، وشدّد على وجوب المحافظة على تراثها ونظامها. أمّا في القرار الثاني، فهو يتحدث عن الكنائس البطريركيّة الأرثوذكسيّة التي ليست على شركة مع الكرسي الروماني فيحسبها كنائس " شقيقة" مستقلّة. والسؤال المطروح هو التالي: أيّة نظرة هي التي ستستند اليها المساعي المبذولة لاستعادة الشركة بين الشرق والغرب؟ هل تقوم صورة البطريركيّة الحقّة في النظرة الأولى فينبغي عندها على الكنائس الأرثوذكسيّة الخضوع للحبر الروماني كشرطٍ أساسيّ للشركة، أم تقوم في النظرة الثانية؟ وإذا كانت الحال هذه، فما مصير البطريركيّات الشرقيّة الكاثوليكيّة؟ هل ستعترف بها الكنيستان الكاثوليكيّة والأرثوذكسيّة كبطريركيّات مستقلّة في شركة الكنائس؟

و - العلاقة مع الكرسي الرومانيّ والتحوّل الكاثوليكيّ في فهم النظام البطريركيّ

ممّا لاريب فيه أن مفهوم الصدارة البابويّة الذي بشّر به المرسلون اللاتين والذي أسهم في نشوء الكنائس الشرقيّة الكاثوليكيّة لا يختلف كثيراً عن المفهوم التقليدي السائد في الألفيّة الأولى. وهو يحترم من حيث المبدإ النظام البطريركيّ. لكنّ ممارسة هذه الصدارة في تعاطيها مع الكنائس المستحدثة ومع سينودساتها وبطاركتها، جاءت مختلفة كل الاختلاف عن هذا المفهوم ولاسيّما بعد أن طلبت روما من كلّ من ينتمي الى إحدى الكنائس الكاثوليكيّة الشرقيّة التوقيع على اعتراف الايمان الذي أقرّه البابا أوربانوس الثامن (١٦٢٣-١٦٤٤)[٢٧]. إن علاقة البابوات بالكنائس الشرقيّة الكاثوليكيّة يظهر بوضوحٍ أن البطريركيّة أمست نظاماً شرفيّاً مع بعض الامتيازات. والكنيسة الرومانيّة كانت تنظر الى هذه الكنائس نظرتها الى أبرشيّاتٍ ذات صلاحيّات واسعة بسبب طقوسها ولغتها الخاصّة دون أن تعترف بأيٍ حال من أحوال الاستقلاليّة التي امتاز بها النظام البطريركيّ في الألفيّة الأولى. ومن الواضح أن الكنيسة الرومانيّة لا تنظر الى البطريركيّات الأرثوذكسيّة المستقلّة نظرتها الى البطريركيّات الكاثوليكيّة التي تعتبرها جزءاً من الكنيسة الكاثوليكيّة ولاسيّما في ما يتعلّق بالشؤون

---

[٢٧] راجع بهذا الخصوص المقالة التالية :
C. PATELOS, *Aux origines dogmatiques de l'uniatisme* (un texte ignoré), dans *Revue d'Histoire Ecclésiastique*, 73 (1978), p. 334-340.

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

القانونيّة. والدليل على ذلك أنّ البابا هو المشرِّع لقانون الكنائس الشرقيّة الكاثوليكيّة وهو السلطة العليا فيها. وهذا التمييز بين المفهومين في الخطاب اللاهوتيّ والمسكونيّ ضروريّ في كلّ مسعى للتقارب ولاستعادة الشركة بين الكنائس الأرثوذكسيّة والكنيسة الكاثوليكيّة.

٣ - الآفاق المسكونيّة والتحدّيات التي تواجه النظام البطريركيّ في أنطاكية

ء- *التنوّع ونشأة البطريركيّات الأنطاكيّة الخمس*

إن كنيسة أنطاكية التي تعود جذورها الى أيام الرسل، كما ورد في سفر أعمال الرسل (١١، ٢٢-٢٦؛ ١٣، ١-٣)، كنيسة تميّزت عبر تاريخها بالانفتاح واتصفت بالتنوّع وبالغيرة المتقدة في نشر الإنجيل. فبفضل موقعها الجغرافيّ المتميّز واصلت هذه الكنيسة الاتصال بالعالمين اليهوديّ والوثنيّ. وقد اشتهرت أيضاً بإشعاعها الرسوليّ الذي وصل الى جورجيا والى الهند. أضف الى ذلك حسن التنظيم فيها الذي جعلها تحتلّ منذ القرون الأولى مكانةً خاصّة بين الكنائس الرسوليّة العظمى حتى أصبحت مصدراً من مصادر اللاهوت المسيحيّ والتفسير الكتابيّ والليتورجيّا والفنّ الكنسيّ والإدارة الكنسيّة. ولكنّ هذه الأمور جميعها، عنيت بها التنوّع والانفتاح والغنى اللاهوتيّ والروحيّ والليتورجيّ وحسن التنظيم، لم تُحل دون وقوع الانقسامات والانشقاقات في داخلها، تلك التي يعود البعض منها الى القرن الخامس، بل أسهمت مع غيرها من العوامل المختلفة في وجود بطريركيّة مقسّمة الى خمس بطريركيّات[٢٨] هي جميعها كنائس أنطاكيّة من حيث الأمانة للكرازة الرسوليّة، والجذور الحضاريّة والثقافيّة، والتراث اللاهوتيّ والكنسيّ والليتورجيّ : بطريركيّة السريان الأرثوذكسيّة[٢٩]، وبطريركيّة الروم الملكيّة الأرثوذكسيّة[٣٠]، والبطريركيّة المارونيّة[٣١]،

---

[٢٨] أقصد بهذه العبارة : كنائس ذات نظام بطريركيّ

[٢٩] عُرفت هذه الكنيسة بعد رفضها مقرّرات مجمع خلقيدونيّة بكنيسة اليعاقبة نسبة الى الأسقف الشهير يعقوب البرادعي (+ ٥٧٨). وهي تميّزت عن الكنيسة الملكيّة الخلقيدونيّة، بالحفاظ على التراث السريانيّ واللغة السريانيّة. وقد واجهت ظروفاً صعبة أدّت الى إضعافها وتقليص عدد مؤمنيها الناشطين، ولا سيّما من جرّاء غزو المغول للمنطقة بقيادة تيمورلنك في القرن الرابع عشر، وبسبب اضطهاد الأتراك لها في أثناء الحرب العالميّة الأولى.

[٣٠] تكوّنت هذه الكنيسة من أتباع الإمبراطور البيزنطيّ الذي أقرّ ما صرّح به المجمع الخلقيدونيّ. وقد طُبعت بالطابع الهلينيّ البيزنطيّ في أكثر من مجال من مجالات الحياة الكنسيّة ممّا أدّى الى تعاظم انقيادها لكنيسة القسطنطنيّة ومجاراتها لها في جميع الأمور المهمّة. أمّا في أيام الصليبيّين فقد اضطُربعض بطاركاتها الى مغادرة كرسيّهم البطريركيّ وسلوك طريق المنفى. وبعد تدمير أنطاكية على يد المغول في سنة ١٣٢٢ تمّ نقل المقرّ البطريركيّ الى مدينة دمشق. ومن القرن الثامن عشر الى أواخر القرن التاسع عشر، كانت السلطة فيها يونانيّة فيما الشعب عربيّ الانتماء واللغة. لكن الأحوال تغيّرت سنة ١٨٩٩ بعد انتخاب بطريرك من أصلٍ عربيّ والعمل على تعريب معظم الصلوات والنصوص الليتورجيّة.

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

وبطريركيّة السريان الكاثوليكيّة[٣٢]، وبطريركيّة الروم الملكيّة الكاثوليكيّة[٣٣]. ولست هنا في مجال التوسّع في نشأة هذه الكنائس وتاريخها، وإنّما نودّ الإكتفاء بإلقاء بعض الأضواء على الآمال المعقودة على الجهود المبذولة في سبيل إعادة توحيد هذه البطريركيّة الرسوليّة.

ب - رهان العودة الى الأطر المجمعيّة في معالجة الشؤون الراعويّة

إن وعي الأنطاكيّين لحقيقة تنوّعهم وغناه يزداد يوماً بعد يوم. وهم يدركون خير إدراك منافع التنظيم المجمعيّ الكفيل بإقامة توازنٍ سليمٍ وثابت يعيد الى الشركة الكنسيّة في هذه البطريركيّة الرسوليّة لحمتها. ومثل هذا التنظيم يقتضي اللقاء والتحاور والإصغاء والاعتراف بالآخر وبخصوصيّته. وقد أسهم التعاون القائم بين الكنائس المختلفة في إطار مجلس كنائس الشرق الأوسط، وفي لقاء البطاركة الشرقيّين، وغيرها من الأطر، في إعادة إحياء روح التشاور والتعاضد والأخوّة التي تكوّن العناصر الأساسيّة والضروريّة للنظام المجمعيّ والبطريركيّ. وممّا لا شكّ فيه أن هذا الإحياء للروح المجمعيّة يفسح في المجال أمام تدارس الأوضاع الطارئة، والسعي المشترك الى حلّ المشكلات العالقة، والتصدّي للتحدّيات الكبرى التي تواجه المسيحيّة في الديار الأنطاكيّة خصوصاً والمشرقيّة عموماً. وأذكر على سبيل المثال

---

[٣١] تعود جذور الكنيسة المارونيّة الى جماعة دير القديس مارون التي كانت متمركزةً في وادي نهر العاصي في القرن الخامس. وقد أدّت المواجهة بين هذه الجماعة الخلقيدونيّة المذهب والجماعات غير الخلقيدونيّة الى لجوء الموارنة الى جبال لبنان سعياً وراء الأمان والاستقرار قبل أن يتبنّوا في القرن الثامن النظام البطريركيّ. وقد عاش هؤلاء في شيءٍ من العزلة الى أن جاء الصليبيّون وفتحوا لهم باب العلاقات المميّزة مع الغرب الكاثوليكيّ ولا سيّما مع الكرسي الروماني. وجدير بالذكر في هذا السياق أن الكنيسة المارونيّة هي الكنيسة الشرقيّة الكاثوليكيّة الوحيدة التي ليس لها فرع أنطاكيّ أرثوذكسيّ بإزائها.

[٣٢] نشأت هذه الكنيسة من التحاق جماعة من السريان الأرثوذكسيّين بالكنيسة الكاثوليكيّة الرومانيّة في سنة ١٦٥٦. وقد كرّست السلطة العثمانيّة قيام هذه البطريركيّة بعد اعترافها بأوّل بطريركٍ سريانيّ كاثوليكيّ في سنة ١٦٦٢. لكنّ التسلسل البطريركيّ انقطع من سنة ١٧٢١ الى سنة ١٧٨١ ولم ينتظم إلا بعد انتخاب البطريرك ميخائيل جروة الذي لجأ الى لبنان حيث جعل مقرّه. وقد أصدرت الكنيسة الرومانيّة اعترافها القانونيّ بهذا البطريرك في سنة ١٧٨٣. وكشقيقتها الكنيسة السريانيّة الأرثوذكسيّة، عانت هذه الكنيسة الاضطهاد التركي في أثناء الحرب العالميّة الأولى.

[٣٣] نشأت هذه الكنيسة بعد إعلان مجموعة من أبناء كنيسة الروم الملكيّين الأرثوذكسيّين المتكثلكين انتخاب كيرلس طاناس بطريركاً على الكرسي الأنطاكي سنة ١٧٢٤. وقد قابل هذا الانتخاب تعيين بطريركٍ آخر من قبل كنيسة القسطنطينيّة واعتراف السلطة العثمانيّة به ممّا اضطر البطريرك طاناس ومناصريهم الى اللجوء الى دير المخلّص قرب مدينة صيدا. لكنّ السلطة العثمانيّة عادت فأقرّت رسميّاً قيام هذه الكنيسة في سنة ١٨٤٨. وقد عرفت هذه الكنيسة ازدهاراً تبشيريّاً كبيراً وتنظيماً إداريّاً حسناً ولا سيّما في القرن التاسع عشر، في أيام البطريركين مكسيموس الثالث مظلوم وغريغوريوس الثاني يوسف. ويتفرّد البطريرك الملكيّ الكاثوليكيّ عن غيره من البطاركة الأنطاكيّين بلقب بطريرك أنطاكية والإسكندريّة وأورشليم وسائر المشرق على الرغم ممّا يثيره هذا اللقب من إربكٍ من حيث عدم توافقه والتقليد الشرقي في تنظيم البطريركيّات. وقد تميّزت هذه الكنيسة عن سائر الكنائس الشرقيّة الكاثوليكيّة بتصدّيها في كثير من الأوقات لتيّار الليتنة وبسعيها للحفاظ على حقوق البطاركة الشرقيّين. وعلى الرغم من التبشير بالمبادئ الكاثوليكيّة بين أبناء شقيقتها الملكيّة الأرثوذكسيّة، ولا سيّما في النصف الأول من القرن العشرين، لم ينفكّ رعاة هذه الكنيسة يعلنون تمسّكهم بأمانتهم للاهوت الشرقيّ والتراث البيزنطيّ والانتماء الأنطاكيّ. وهذا ما حدا بالبطريرك مكسيموس الرابع الصائغ الى اعتماد مواقف جريئة في المجمع الفاتيكاني الثاني والى التشديد على حاجة كل من الكنيستين الغربيّة والشرقيّة الى تكثيف الجهود المسكونيّة والمساعي التوفيقيّة في سبيل استعادة الشركة المنظورة المنقطعة بينهما.

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

لا الحصر، ضرورة التنسيق في مجال التدابير الراعويّة، ومواجهة مشكلة الهجرة والاغتراب التي يعانيها المسيحيّون المشرقيّون منذ أجيال والتي تعاظمت في السنوات الأخيرة، وتنقية الشهادة للإنجيل من شوائب التشرذم والتناحر الأخويّ. ولا يسعني إلاّ الإثناء على الجهود التي بُذلت الى الآن في سبيل تحقيق هذه الأهداف. وأخصّ بالذكر الاتفاق الراعوي الذي أقرّه البطاركة بشأن الزيجات المختلطة والتنشئة المسيحيّة في المدارس[٣٤]... والرسائل التي وجّهوها في مناسباتٍ عديدةٍ الى مؤمنيهم لتذكيرهم بدورهم الخاص في هذه البقعة من العالم منبّهين إيّاهم الى مخاطر الهجرة، والانفتاح على الحوار مع الإخوة المسلمين في مجالاتٍ شتّى من الحياة المدنيّة والثقافيّة والروحيّة.

ج- *رهان التجدّد الروحيّ في سبيل شهادةٍ مشتركة*

لا يخفى على أحد أن التجدّد الروحيّ على ضوء البشارة الإنجيليّة والتقليد الرسوليّ والآبائيّ هو في أساس الشهادة المسيحيّة. وهذا التجدّد الذي بدأ في كنائسنا المتنوّعة، لا بدّ من استكماله في مجالات شتّى من الحياة. وعلى الرغم من إحراز تقدّمٍ كبير، لا تزال الحاجة الى تطوير المؤسّسات والبنى حاجةً ماسّة. فعلى العموم، لا تزال متفشيةً بعض العادات الموروثة الموصومة بالسطحيّة ، ولا تزال بعض الممارساتٍ التي لا توحي بعمق الإيمان ولا بالتناغم مع أحوال العصر أقرب الى التديّن الشعبيّ منها الى عيشٍ واعٍ لمستلزمات الإيمان. ولا تخلو جماعاتنا الكنسيّة من بعض التعصّب الدينيّ والطائفيّ المقيت الذي يضرّ بالتنوّع وبالحوار شرّ ضرر. لذلك ينبغي لنا أن نتذكّر في كلّ حين أنّ مستقبل كنائسنا، وقيمة وجودنا وشهادتنا، يتعلّقان بقدرتنا على السير في طريق الانفتاح والمحبّة والحوار، وهذا كلّه يستوجب أوّلاً التجدّد الروحيّ بهدي الروح القدس.

د- *رهان الحوار المسكونيّ والسعي الى الوحدة من خلال التنوّع*

لا ريب أن التنوّع اللاهوتيّ والليتورجيّ والكنسيّ الذي طبع ولا يزال واقع البطريركيّة الأنطاكيّة هو عطيّة من عطايا الروح تؤهّل كنائسنا لأداء رسالةٍ مسكونيّة خاصّة إن نحن

---

[٣٤] في تشرين الأول من سنة ١٩٩٦، في دير الشرفة للسريان الكاثوليك، وقع البطاركة الكاثوليك في الشرق مع زملائهم الأرثوذكسيّين هذا الاتفاق الراعويّ الأول من نوعه والذي نتمنّى أن يكون فاتحة مبادراتٍ لا تقلّ عنه من حيث الجرأة المسكونيّة.

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

أحسنّا استثمارها. والجميع يتساءل كيف يمكننا التوفيق بين مستلزمات الشركة على الصعيدين المحلّيّ والعالميّ الشامل، أي إعادة الوصل الى ما انقطع من الشركة في الإيمان والأسرار والشهادة، دون المساس بخصوصيّات الكنائس المحليّة، ولا سيّما تلك التي لا تتعارض مع هذه الشركة بل تغنيها وتوطّد أواصرها؟ قد يكون الجواب على هذا التساؤل في تبنّي الأطر المجمعيّة بحسب لاهوت الشركة واعتبار تقليد الكنيسة المقدّس وأحوال العصر الذي نعيش فيه. وكما ذكرت في مطلع مقالتي، إن النظام البطريركيّ قادر على تقديم البنية المثلى لتطبيق هذه الأطر وعيشها[٣٥]. فهل تستطيع البطريركيّات الأنطاكيّة الخمس العيش في شركة إيمانٍ وأسرارٍ وشهادة مع المحافظة على تنوّع التعبير اللاهوتيّ والتنظيم الكنسيّ والغنى الليتورجيّ؟ إن الجهود المسكونيّة المبذولة منذ عقودٍ قد أفضت الى خطوتين بالغتي الخطورة وواعدتين بالآمال الكبيرة. الخطوة الأولى هي التي أقدمت عليها الكنيستان الشقيقتان السريانيّة الأرثوذكسيّة والملكيّة الأرثوذكسيّة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٩١. وقد تجلّت في إصدار وثيقةٍ مشتركة تتضمّن ١٤ تدبيراً راعويّاً تهدف الى إعادة الشركة الكاملة[٣٦] بينهما في أقرب وقت. أمّا الخطوة الثانية، فهي التي أقدم عليها مجمع الكنيسة الملكيّة الكاثوليكيّة حين أعرب عن رغبته الصادقة في استعادة الشركة في الأسرار مع الكنيسة الملكيّة الأرثوذكسيّة الشقيقة. لكن الكنيسة الأرثوذكسيّة أوضحت تعذّر ذلك بسبب بعض الخلافات اللاهوتيّة التي لا تزال قائمة. وأنا أؤكّد أن هذه الخطوة المسكونيّة مهمّة جداً على الرغم من الصعوبة التي حالت دون وضعها موضع التنفيذ. كما أشيد بالتقارب المتنامي بين الكنيستين السريانيّتين منذ لقاء أحبارهما في دير الشرفة في خريف ١٩٩٩.

في نهاية المطاف يتبيّن لنا بوضوحٍ أن العلاقات بين الكنائس الأنطاكيّة الخمس تتسم بالاحترام المتبادل وبالمحبّة والصدق. لكن الطريق الى استعادة الشركة الكاملة لا تزال طويلة. وهي تقتضي المزيد من الوعي المسكونيّ والالتزام المسؤول مع جميع الإخوة على حدّ السواء.

---

[٣٥] تفرّعت من البطريركيّات الأرثوذكسيّة الرسوليّة الأربع بطريركيّات جديدة كالبطريركيّة الروسيّة والصربيّة وغيرها. وهذا التفرّع لم يسئ الى الوحدة في الإيمان ولا الى الشركة في الأسرار على الرغم من مخاطر الانطواء العرقيّ الذي حذّرت منه في مطلع مقالتي.

[٣٦] أي في الإيمان والأسرار والشهادة المشتركة.

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

والى أن يحلّ ذلك اليوم علينا، لا بدّ من أن نتشبّث جميعنا بصلابة إيماننا وبثقتنا بالروح القدس القادر على تحقيق إرادة الله فينا.

وأخيراً يجدر التذكير بأن الوحدة الأنطاكيّة لا تتحقق إلاّ في وحدة الكنائس، أي في وحدة الكنيسة الجامعة. فالمسعى المحليّ لا يمكن أن يصرف أنظارنا عن المساعي المبذولة في الكنائس الأخرى وعلى الصعيد العالميّ. فمن واجبنا التعمّق في الشؤون اللاهوتيّة ولا سيّما في الحوار القائم حول مفهوم الشركة والإفخاريستيّا والأسرار والرئاسة في الكنيسة لنلحق بركب المسيرة المسكونيّة العالميّة ونقدّم غنى تراثنا ومشاركتنا الفعّالة في إعادة الوحدة المنظورة الى كنيسة الله الواحدة.

الاب كابي ألفرد هاشم

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

Le patriarcat et la communion ecclésiale à Antioche

Dès les origines, l'antique ville d'Antioche tient une place de premier plan dans l'histoire chrétienne. Son Église est la seule dont les origines et les caractéristiques nous sont connues avec précision par les Actes des Apôtres (11, 22-26; 13, 1-3). Le concile de Nicée (325) lui reconnaît, ainsi qu'à Rome et Alexandrie, en raison de leur rayonnement spirituel et civil, des privilèges sans en préciser les caractères. En 451, Antioche occupe le quatrième rang au sein de la Pentarchie confirmée par le code de Justinien au 6^{e} siècle. Mais ce patriarcat connut une histoire agitée et se trouve aujourd'hui divisé en cinq patriarcats (Églises locales particulières) orthodoxes et catholiques, de tradition chalcédonienne et pré-chalcédonienne : le patriarcat syriaque orthodoxe, le patriarcat grec melkite orthodoxe, le patriarcat maronite, le patriarcat syriaque catholique et le patriarcat grec melkite catholique.

L'objectif de cet article consiste à mettre en évidence la structure patriarcale au sein de la communion des Églises et son évolution à travers l'histoire de l'Église. Il cherche à préciser le rôle du patriarcat comme structure supra-diocésaine à partir du rôle du premier dans le cadre d'une Église particulière ou régionale. Ce rôle de "relais" entre les différentes Églises locales est avant tout au service de la communion et de la fidélité à l'enseignement des Apôtres. L'auteur attire l'attention également sur l'influence des facteurs politiques et sociaux survenus dans cette évolution ainsi que dans la détermination des rapports entre le patriarcat et la papauté tout au long de deux mille ans d'histoire.

Il est évident que le Patriarcat d'Antioche peut apporter au dialogue œcuménique une contribution précieuse. La pluralité antiochienne, signe d'une richesse théologique, spirituelle, liturgique, canonique et exégétique a contribué, malheureusement, avec d'autres facteurs, à la division de ce patriarcat. Toutefois, réconciliée, cette pluralité pourrait offrir à l'Église universelle un modèle prometteur de communion dans la diversité même si l'Église antiochienne doit aujourd'hui faire face à plusieurs défis. L'auteur en cite parmi d'autres, le renouveau spirituel et théologique, le problème de

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com

l'émigration, le dialogue avec l'Islam… Il assure que seule l'institution conciliaire qui se traduit par la mise en œuvre de structures de concertation mutuelle, de collaboration et de fraternisation, est capable de mener à bon escient ce projet de communion dans la diversité, c'est-à-dire une communion dans la foi, dans la vie sacramentelle et dans le témoignage commun tout en tenant compte de la diversité des différentes traditions et identités ecclésiales.

Ces dernières décennies, l'engagement œcuménique des différentes Églises antiochiennes a révélé une prise de conscience croissante de l'importance des structures conciliaires et collégiales. La collaboration active au sein des différents organismes et institutions comme le Conseil œcuménique des Églises du Moyen-Orient, le rassemblement des patriarches orientaux,… ne fait que confirmer le choix de ces Églises. Toutefois toute initiative, tout accord pastoral et toute tentative de rapprochement doit tenir compte de l'évolution du dialogue œcuménique au niveau international, car il n'y a qu'un seul mouvement œcuménique et nous oeuvrons tous pour le rétablissement de la même communion entre toutes les Églises chrétiennes.

PDF created with pdfFactory trial version www.softwarelabs.com